S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/27
13 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

الغرض من هذه الرسالة هو إبلاغكم، وإبلاغ أعضاء مجلس الأمن من خلالكم، بقرار اتخذته حكومة العراق نُقل إليَّ اليوم، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ومرفق بهذه الرسالة نسخة الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التي وجهها إليَّ السفير حمدون ومرفقها، وهو تصريح الناطق الرسمي العراقي الصادر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وفيما يتعلق بالمسائل التي تناولها التصريح الصادر عن الناطق الرسمي العراقي، فإن الوقائع الأساسية هي كما يلي:

وصل كبير مفتشي الفريق ٢٢٧ التابع للجنة الخاصة، السيد سكات ريتر، إلى العراق في ١١ كانون الثاني/يناير، بصحبة ١٥ مفتشا زائرا. ومن المزمع أن يقوم بعمليات تفتيش حتى ١٦ كانون الثاني/يناير. ويتألف الفريق الذي يرأسه من موظفين مقيمين في بغداد وآخرين زائرين بالإضافة إلى الذين وصلوا معه، تبعا لطبيعة الموقع. وخلال عمليات التفتيش التي أجريت اليوم، كان الفريق مكونا من ٤٤ شخصا ينتمون إلى ١٧ بلدا.

وفي مساء يوم ١١ كانون الثاني/يناير، وحسب الممارسة المتبعة، قام السيد ريتر بزيارة دائرة الرقابة الوطنية في بغداد لمناقشة الترتيبات بشأن عمليات التفتيش المقبلة. وأوضح أن أفرقة التفتيش ستكون مؤلفة على أساس ما جرى وصفه أعلاه. وأُبلغت أن تلك المناقشات اتخذت طابعا مهنيا إلى حد كبير وأن الطرف العراقي لم يبد أي انشغال بشأن التشكيل المقترح لأفرقة التفتيش.

وابتداء من صباح يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، وبعد أن اجتمع كامل الفريق، اتجه المفتشون لإجراء عمليات التفتيش في سبعة مواقع. وأعلنت العراق أن ثلاثة من هذه المواقع "حساسة" وكانت غير قادرة على اتخاذ قرار بشأن تصنيف أحد هذه المواقع، في أي فئة من فئاتها الذاتية.

9800673

وقبل إنجاز أعمال التفتيش في ١٢ كانون الثاني/يناير، صدر تصريح الناطق الرسمي العراقي.

أما فيما يتعلق بسير عمليات التفتيش، فإن خطة التفتيش للفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير، تقضي بأن يتكون الفريق الذي سيرسل إلى أي موقع على أساس طبيعة الموقع، والهدف من تفتيش ذلك الموقع، والدراية الفنية اللازمة لنجاح عملية التفتيش، والدراية الفنية لفرادى المفتشين.

والادعاءات الواردة في تصريح الناطق الرسمي العراقي لا تأخذ في الاعتبار على ما يبدو الوقائع فيما يتعلق بالتكوين العام لفريق المفتشين.

واستنادا إلى القرارات المتكررة التي اتخذها مجلس الأمن والتي مفادها أنه يجب على العراق "أن يتعاون مع اللجنة الخاصة تعاونا كاملا وفوريا بدون شروط أو قيود"، وأن ليس من حق العراق أن يفرض تشكيل اللجنة، والموظفين العاملين في مقرها أو في أفرقة التفتيش التابعة لها، أقترح إعطاء تعليمات إلى كبير المفتشين بالسعي إلى مواصلة أعماله غدا، ١٣ كانون الثاني/يناير، وإن أمكن، حتى إنجاز البرنامج المخطط لعمليات التفتيش.

وسأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة طالبا منه إحالتها على وجه السرعة إلى حكومته.

وإني على استعداد لإحاطة المجلس علما بتفاصيل هذه المسائل، حسب الاقتضاء.

(توقيع) ريتشارد بتلر

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أود أن أنقل إليكم برفقته نص تصريح الناطق الرسمي الصادر يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بشأن قرار حكومة العراق إيقاف عمل فريق التفتيش الذي يرأسه الأمريكي سكوت ريتر (انظر التذييل) وعدم السماح للفريق بأي نشاط داخل العراق الى أن يعاد تشكيله بأسلوب يحقق التوازن بمشاركة متوازنة من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

تذييل

بيان صادر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عن
ناطق رسمي باسم حكومة العراق

[الأصل: بالعربية]

سبق أن أعلنا يوم أمس أن فريق التفتيش الذي وصل العراق أمس والذي يرأسه الأمريكي سكوت ريتر يمثل دليلا صارخا على عدم التوازن في تركيبة اللجنة الخاصة وفي أسلوب عملها في العراق، إذ أن الفريق المذكور يتكون من ٩ أمريكيين و ٥ بريطانيين وروسي واحد واسترالي واحد.

لقد سبق أن طرحنا، كقضية رئيسية، مسألة الخلل في توازن تركيبة اللجنة الخاصة. وأكدنا أن السيطرة الأمريكية ومعها البريطانية على اللجنة الخاصة هي السبب في إدامة الحصار على العراق وعرقلة تطبيق الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) لأن الأمريكيين الذين يسيطرون على مركز اللجنة الخاصة وعلى نشاطاتها داخل العراق يزوّرون الحقائق ويخترعون الأكاذيب ويتعمدون الإطالة ويعطون تقارير كاذبة لمجلس الأمن عما تحقق من متطلبات قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

إن استمرار هذا الوضع لا يمكن قبوله. وكنا نأمل أن يتحقق توازن معقول في تركيبة اللجنة الخاصة وفي أسلوب عملها في العراق بعد الأزمة الأخيرة، ولكن المسيطرين على مركز اللجنة الخاصة في نيويورك مُصِرون على موقفهم السابق وسياستهم المتحيزة. إن إرسال هذا الفريق بهذا الشكل دليل على هذا الإصرار وعلى عدم احترام هؤلاء لطلبات الدول الأخرى وخاصة دائمة العضوية في مجلس الأمن في زيادة مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة.

وعلى هذا الأساس فقد تقرر إيقاف عمل هذا الفريق اعتبارا من يوم غد وعدم السماح له بالقيام بأي نشاط داخل العراق إلى أن يعاد تشكيله بأسلوب يحقق التوازن بمشاركة متوازنة من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

- - - - -